مشكلة التعطل

بين المتعلمين

عرض ، ومقارنة ، وتعليق

للأديب عبد الحميد المشهدى

تناول الكثيرون من علماء الاجتماع فى مصر، مشكلة التعطل بين المتعلمين، بكثير من العناية والدرس ، و بروح فياضة بالاخلاص والوفاء لمستقبل هذا البلد المنهوك ، ولو لم تعن مجلة الشؤون الاجتماعية ، و يعن القائمون عليها بغير هذا الموضوع ، لأجزاهم ذلك فى باب القيام بالواجب . وفى حل جميع المشاكل الاجتماعية المصرية ، المتفرعة عن هذه المشكلة الكلية ، والمتولدة عن هذا المرض المزمن، وذلك لأنها ليست مشكلة بضع مئات من الشبان ضاقت عنهم وظائف الدولة والشركات والمصارف ، أو قصر اعتماد السلفيات عن امدادهم بما يلزمهم منها . بل هى مشكلة الكنوز المعدنية المطمورة والثروات المصرية البكر ، والصناعات الشاغرة ، والدخل الضامر الهزيل ، والتعطل المتفشى بين الجميع ، يزداد بازدياد النسل تعقيدا ، و بتطور الزمن المتثائب التواء ، بل هى مشكلة الجهل تتفرع عنها مشكلات الفقر و لمرض وسوء الخلق .

وذلك لأن عدم توجيه التعليم وجهته المناسبة لحالة البلاد — موقعا وطبيعة وثروة وسكانا واستعدادا — حرم البلاد كلها من ثروة مواردها ، وكنوز مرافقها صناعة وتجارة ، وجعلها تعتمد فى حياتها على ما توارثه الخلف عن السلف من أمر الزراعة فى أسلوب فطرى كسيح، مما أدى بالبلاد إلى ما ترزح تحته من قوارص الفقر المدقع و إنهاك المرض المضنى، ولواذع الخلق المهلهل .

إذن فالمشكلة ليست مشكلة المتعلمين المتعطلين ، بل هى مشكلة الأمة بأسرها ، و إلا أفليس ضعفا فى رجولتنا وعارا على كرامتنا ، ووصمة لنا أمام الأجيال ، أن تستورد مصر الزراعية من الألبان ومنتجاتها فى عام ١٩٣٨، بما قدر رسميا بـ ٣٢٤,٩٠٠ جنيه مصرى ومن بلاد لم تهبها الطبيعة ما وهبته مصر من وفرة المياه وخصوبة التربة؟ وأين التربة المصرية من أرض انجلترا والدانمرك أرض الرمال والجليد ! ثم أليس عجيبا أن تستورد مصر الزراعية حيوانات حية بما قدر بـ ٣٠٦,٠٠٠ جنيه فى عام ؟ ثم أليس أعجب من ذلك أن تستورد لحوما وأسماكا محفوظة وطازجة بما قدر ثمنه بـ ٢٨١,٥٠٠ جنيه، رغم ما لديها من الأراضى المهملة والشواطئ الممتدة على ساحل البحرين الى مسافة ١٥٠٠ ميل بحرية، ورغم النيل يضرب من خط الاستواء الى البحر الأبيض، وما يتفرع عن ذلك من البحيرات والنهيرات والجداول؟

ولا أدرى بماذا أصف استيراد مصر الزراعية أيضا خضرا وفواكه و بقولا جافة ومحفوظة وطازجة ، ولا أريد أن أعرض بالتفصيل لما نستورده من المنسوجات القطنية والحريرية الطبيعية والصوفية وأكياس الجوت والورق والأسمدة مما قدر ثمنه بـ ٨,٥٥٩,١٠٠ جنيه ، وكلها صناعات ، لا أقول يجب أن تقوم وتزدهر فى مصر حتى تنى حاجة الاستهلاك المحلى اليها ، بل يجب أن تفيض عن حاجتها الى جاراتها وشقيقاتها القريبات ، لأن مصر كانت مهدا لأكثر هذه الصناعات منذ آلاف السنين ، ويجب أن تعود اليها أقوى ما تكون ازدهارا ، وأسرع ما تكون دورة ، وأكثر ما تكون انتاجا وأعم نفعا ، ولعل هذا ما عناه سعادة توفيق دوس باشا حين عرض فى محاضرته عن " موارد مصر الطبيعية " لمشكلة الفقر فى مصر ، واستعرض أسبابها . ولخص أدواءها بما عبر عنه "بالموارد البشرية" وقصد به الى " اليد المدربة والجسم السليم والعقل المثقف والذهن المتنور المفتوح " ثم ذكر سعادته "أن الموارد لا قيمة لها الا بمقدار ما ينتفع بها الانسان ، وانتفاع الانسان بالشىء لا يكون الا بالتدريب والتعلم والتثقيف ، فاذا شئنا أن تزيد ثروة بلادنا ، وأن نستغل تربتها ونستنبط كنوزها ، فالوسيلة الأولى الى ذلك قبل كل شىء وفرة الموارد البشرية ... لأنها الوسيلة الى استغلال الموارد الأخرى" ثم ضرب سعادته المثل بسويسرا والدانمرك باعتبارهما "أقل الأقطار حظا من هبات الطبيعة ، إذ ليس فيهما فحم ولا زيوت ولا معادن ، وأرضهما الصالحة للزراعة ليست من النوع الجيد ، ولكن كلا منهما غنى بالموارد البشرية ، ومن ثم صارت سويسرا من أغنى أمم الأرض نسيا بفضل ما تخصصت فيه من الصناعات الفنية الدقيقة ، وصارت الدانمرك من أغنى الأمم الزراعية بالرغم من أن أرضها ليست من الخصب بالمكان الذى تحسد عليه " .

على أنه قد يكون من قصر البحث أن نعتبر مشكلة المتعلمين المتعطلين ، مشكلة الأمة فى اجتماعياتها وداخلياتها فقط ، بل يجب أن ننظر لها كمشكلة من مشاكل السيادة القومية فى الداخل والخارج ، لأن العالم كان إلى ماقبل الحرب الحاضرة — يكاد ينقسم إلى أمم صناعية سابقة أو حاكمة ، وأمم زراعية لاحقة أو محكومة . فالتفوق الصناعى غالبا أكبر مظهر من مظاهر القوة وأسطع عنوان من عنوانات السبق الغالبة ، والأمة التى لا تأخذ بأسباب الصناعة والعلم ، ولا تضرب فيها بأوفر سهم ستظل كالبقرة الحلوب تقدم حياتها لقاء ملء بطنها بالكلأ ... ولن تأخذ الأمة بأسباب الصناعة والفن والعلم ، مالم تقذف فى ميدانها العالى وانى مستواها الرفيع بأعز أفلاذها ، وأنضج رءوسها ، وأحر دمائها ، وأصلب أعوادها ، لا أن تقدم لها أبناء المحسوبيات دون التقاء ، وترف لها ربائب الغنى وصنائع الثراء .

وأجمع الباحثون ، وتؤيدهم الأرقام الرسمية ، على أن بين القلة المصرية المتعلمة تعطلا فاضحا ، كما أجمعوا على أن لهذه الأزمة أثرها المباشر فى تعقد الموقف الاقتصادى العام ، وأن فى ازالة هذا التعطل ، وحل هذه الأزمة — مفتاح المستقبل الاقتصادى الذهبى ، وزيادة

الدخل على نحو ٩٣ ٪ من سكان البلاد ، ممن لا يربو دخل الفرد بينهم عن ستة جنيهات فى السنة ، بينما دخل الفرد الانجليزى مائة جنيه فى مثل هذه المدة ، غير أن هؤلاء الباحثين اختلفوا حول أسباب هذه الأزمة ووسائل علاجها ، فسعادة الدكتور السنهورى بك وكيل المعارف يرى "أن يكون التعليم وثيق الاتصال بالمرافق الاقتصادية . وأن يكون توجيه التعليم بحيث يتمشى مع نمو مرافق البلاد . فوجد هذه الجيوش المنعطلة من المتعلمين الميادين الاقتصادية التى تعمل فيها ، فترى كل متعلم يعمل لنفسه فيكسب قوته ، ويعمل لوطنه فيعلى شأن البلاد بالزيادة فى قواها المادية والاقتصادية . ويحسن أن يوجه التعليم بحيث تحول الكثرة من المتعلمين لا الى التعليم الجامعى ، بل الى التعليم الفنى المتوسط من مدارس تجارية وزراعية وصناعية ، موجود الآن بعضها ، وينبغى استحداث البعض الآخر . ومن هذه المدارس التى يجب أن تنتشر فى جميع البلاد يتخرج الجنود فى الميادين الاقتصادية المتنوعة ، أما القلة المنتخبة من المتعلمين . فهذه هى التى توجه الى التعليم العالى . . على أن ينتقى الطلبة الصالحون ، فلا يبقى بال الى كثرة العدد وحشد الآلاف من الطلبة فى هذه الكليات ، بل يعنى بوجه خاص بصلاحية الطالب لتلقى التعليم الفنى العالى ، حتى يجد البلاد حاجتها من الفنيين الذين يستطيعون استغلال الثروة المصرية استغلالا كاملا" .

ويتفق صاحب العزة الأستاذ أبو سيف راضى بك مع سعادة السنهورى بك فى أن نهضة التعليم يجب أن تساير احتياجات الاقتصاد المصرى ، لتحصل الموازنة — فى الخريجين — بين العرض والطلب ، فإن " نسبة من تعدهم مصر لدراسة الحقوق والتجارة أكبر من بريطانيا العظمى ذات الثروة الهائلة والتجارات العظيمة " .

وفى الحق أن مقارنة سريعة بين كليات جامعة فؤاد الأول لسنة ١٩٣٧ تتمخض عن فرق هائل بين عدد خريجى هذه الكليات : فقد تخرج فى هذا العام ٢٠٨ من كلية الحقوق و٢٨٢ من كلية التجارة و ١٩١ من كلية الزراعة و ٦١ من كلية الآداب و٨٢ من كلية العلوم و١٢٠ من كلية الطب ، بينما تبحث الشركات فى مصر عن خريجين فنيين فلا تجد ، فتضطر مصلحة العمل إلى أن ترخص باستخدام أجانب من الخارج حتى بلغ عددهم نحو الألف فى عام واحد ! !

ولعل أعجب من ذلك أن تنشأ جامعة فاروق الأول بالاسكندرية ، على غرار زميلتها فى مصر ، دون استحداث كليات فى فنون جديدة ، ودون نظر الى احتياجات البلاد فى التعليم الفنى والصناعى على الرغم من أنه ليست لدينا الى الآن كلية بحرية تجارية أو حربية ، ونحن على أبواب نهضة بحرية واسعة .

وإذا أردنا أن نستعرض مقارنة أخرى بين المدارس الصناعية والفنية وبين المدارس الثانوية ، اقشعرت الجلود لهول الفرق بين الرقمين ، وزحف جيش الثانويين الى طريق

مجهول أو موهوم أو خادع ، بينما البلاد تنتظر بشر الأمل على يد هؤلاء المتعلمين فى غير جدوى ولا نفع ، بعد أن دفعت من أقواتها لميزانية المعارف أكثر من أربعة ملايين ونصف المليون من الجنيهات ، هذا و يضيف راضى بك الى العلاج المتقدم عنصرين آخرين :

أولهما — أن تجد لغة البلاد سبيلها الى شركات الأجانب وبنوكها ، وأن تسود هذه اللغة فى مخاطباتها وحساباتها ، لأن ذلك يفتح مجال العمل لعدد عظيم من الشبان المصريين المتعطلين ، و يكون له أثره المحمود فى تقوية التعاون والنفع المتبادل بيننا و بين نزلائنا الأجانب .

وثانيهما — تربية الطالب تربية استقلالية يعتمد فيها على نفسه ، و يشرب منها حب الاقدام والمغامرة حتى يأنف روح التوسل والاستشفاع من أجل الوظيفة الحكومية ، ولا تقصر همته دون الكسب من الطريق الحر النزيه .

وينضم الدكتور على عبد الواحد وافى فى كتابه (البطالة ووسائل علاجها) إلى ماتقدم من علاجات و يزيد عليها :

أولا — أنه يجب أن يمنح التعليم الثانوى شيئا من الاستقلال عن التعليم العالى ، وأن يشكل بالشكل الذى يتفق مع الأغراض التى تقصد منه ، ولاسبيل إلى ذلك إلا "بتخليص تربيتنا الثانوية من تلك الصبغة النظرية البحت التى تسود مناهج التعليم وطرق تدريسها" .

وثانيا — صبغ التعليم بالصبغة الاقليمية لفتح ميادين واسعة للارتزاق والكسب ، كل فى دائرته وميدانه بالطرق العلمية والفنية وهو مايتمشى مع رأى سعادة حافظ رمضان باشا فى مقاله (إحياء الصناعات الريفية) كحل لبعض نواحى الأزمة الحاضرة .

* * *

وقد تحدثنا فى هذا الموضوع إلى صاحب العزة الدكتور محمد بك صبرى السربونى لما له من الالمام الواسع فى هذه الناحية باعتباره مديرا سابقا للبعثات المصرية فى الخارج فكان مما فيما حدثنا عنه ، أن هذه ليست أزمة المتعطلين المتعلمين بقدر ما هى أزمة التعليم فى مصر و بعده عن الكمال وعما يسمونه فى البلاد الصناعية الراقية "شرف العمل" فهى السبب الأول فى هذا التعطل حتى بين الصناعيين والفنيين أنفسهم ولا ذنب لهؤلاء الخريجين ولا عيب ، إذا سميناهم بأنصاف المتعلمين ، وما سبب كل ذلك فى مهده الأول ، إلا سوء اختيار أعضاء البعثات الفنية تحت ضغط الجاه والمحسوبيات ، فتضيع أموال الدولة على حفنة من أبناء الأغنياء وصنائع التدليل فى بعثات إلى الخارج ، و يضل بسببهم من أبناء البلاد جيل بعد جيل فى بيداء النظم الهائمة ، و يذهب إلى الخارج من ثروتها القومية مئات الملايين من الجنيهات ، ثمرة الجهل باستغلال مرافق البلاد وموارده الطبيعية ، بينما تنقم الكفايات المحرومة من حقها — على المجتمع ، وتهمل من واجباتها

ثم يتفاعل كل ذلك في جسم الأمة هزات وزلازل عنيفة قد تميد بتوازنها وتضطرم بمستواها وتقعد بها عن السبق في مضمار الحياة الناهض السريع .

كانت نهضة التعليم في عهد محمد علي الكبير لا تذكر ، ومع هذا فقد نهضت بجيل كامل في جميع النواحي العلمية والفنية والصناعية ، وظلت آثار هذه النهضة حية مؤثرة إلى ما بعد عهد إسماعيل ، وذلك بفضل حسن اختيار أعضاء البعثات إلى الخارج ، ورائده في ذلك النبوغ والكفاية بصرف النظر عن مستوى أسرهم ونشأتهم الدراسية ، فكان من بينهم القائد البحري وناظر الحربية العظيم حسن باشا الاسكندراني سنة ١٨٥٥ ، وعثمان نورالدين سر عسكر ورئيس العمارة البحرية سنة ١٨٢٨ و بهجت باشا المهندس وناظر المعارف والأشغال سنة ١٨٧٢ ، ومحمد مظهر المهندس الكبير الذي بنى منارة الاسكندرية والقناطر الخيرية وأحمد يوسف فازوغلي مهندس المعادن المعروف الذي زار مناجم المكسيك ، والشيخ احمد العطار المهندس الميكانيكي في سنة ١٨٣٢ ، وعبد القادر باشا حلمي خريج جامعة فينا والسياسي العبقري المعروف بمواقفه التاريخية في حكم السودان ، ومحمود باشا الفلكي المعروف والمسمى أحد شوارع القاهرة الكبيرة باسمه .

والدكتور محمد علي باشا البقلي واسماعيل باشا محمد وغيرهم كثير ممن نبغوا في العلوم والفنون والصناعات وممن وسع بعضهم كتاب سمو الأمير عمر طوسون عن البعثات المصرية في عهد محمد علي .

اجل استطاع محمد علي أن ينهض بمصر بفضل هذه العبقريات ، فأين آثار بعثاتنا اليوم من بعثات الأمس ، رغم تطور الزمن وتقدمه ، ورغم التفوق في العدد ، ورغم الفارق في الانفاق ، وحسبك أن تعلم أن مرتب العضو في بعثة محمد علي كان يتراوح بين ثمانين قرشا في الشهر وأربعة جنيهات .

فصمام الموقف وعلاجه يتلخص في توجيه بعثات صناعية وعلمية وفنية كبرى ، مع مراعاة الكفاية والنبوغ فقط ، حتى إذا أتموا دراساتهم علميا وعمليا ، فتحوا لمصر آفاقا جديدة في العلوم والفنون والصناعات ، فيحسن أبناء البلاد استغلال مرافقها ، فتعمل كل يد متعطلة و يستنير كل ذهن مظلم ، و يصح كل جسم مريض ، وتطهر البلاد من الأوضار والمفاسد الاجتماعية ، بفضل وفرة الثراء وغزارة الانتاج وسمو التشريع ، ويمكن لمصر أن تثب إذ ذاك في الميدان الدولي إلى الصف الأول .

أقول علميا وعمليا و اضغط على الأخيرة بشدة لأن هذا ما ينقصنا بعد استكمال هذا التعليم فخريجو الجامعات في أوربا لا ينتهون من دراساتهم العلمية ، إلا ليبدأوا دراسات عملية كأصاغر العمال ، بينما بعثات البحارة المصريين هجروا سفينتهم لأنهم أنفوا الحياة العملية فيها وأن بعض الطلبة المصريين في الخارج يبزون زملاءهم الأوربيين في الدراسة والامتحان ، ولكن هؤلاء الزملاء يسبقونهم بالنجاح في الحياة العملية .

هذا هو علاج الداء عن موطنه وما عداه علاج لأعراضه. و إن ظلت برامج التعليم والتربية على وضعيتها الحالية ، فستظل المشكلة قائمة وستظل أعراضها متجددة مهما عولجت بأنواع العلاجات الأخرى ، ومهما كثرت أمثال المدارس الحالية .

صحيح أن الحالة الدولية لا تسمح الآن بمثل هذا العلاج الحاسم ، وان إصلاح ما أفسدته الحرب سيحتاج الى بضع سنين ، ولكن آحاد السنين لا يعد شيئا مذكورا فى حياة الأمم ، وفى مجال التطور والاصلاح العام ، ولوزارة المعارف من ميزانيتها البالغة ٤,٦٥٠,٢٠٠ ما يشجعها على المضى فيما نقترح سيما إذا ضغطت باب الكماليات ، فتحدث بهذا الاصلاح تحولا كبيرا ، وتعيد الى الأمة سعادتها المسلوبة وهدوءها المزق ومركزها الممتاز بين العالمين .

لأن يأخذ أحدكم حبله ، فيأتى بحزمة حطب على ظهره ، فيبيعها ، فيكف الله بها وجهه ، خير من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه .

حديث شريف